

ليس في اللفظ اشعاونه وانما يعرفهم بغيره من الاحوال فلا يوثق فيه فاللفظ الذي يقصد به القذف ان لم يجرى غيره فصحح والا فان فهم منه القذف بوضعه ككتابة والافتقار ايضا وليس الرمي باثبات البهائم قذفا والنسبة الي غير الزنا من الكتاب وغيرها مما فيه ايد القوله لها زينة بفلانة او اصابتك فلانة يقتضي التقرير لا ليدل الا الحد لعدم ثبوتها **وشرايطه** اي حد القذف ثمانية ثلاثة منها بل ستة في القاذق كما استعرفه وهو ان يكون بالغا عاقلا فلا حد علي صبي ومجنون لغني الا اذا اقتضى لعدم تكليفها لكن بغير ان اذا كان لها نوع تمييز والثالث ان لا يكون والد اي اصلا **المقذوف** فلا حد اصل بقذف فرجه وانما سفل والرابع كونه مختارا فلا حد علي مكره بفتح الراء في القذف والخامس لو نه ملتقيا للاحكام فلا حد علي حربي لعدم التزامه والسادس كونه ممنوعا منه يخرج ما لو اذن كحصن لغيره في قذفه فلا حد كما صرح به في الزنا **التميز** قد علم من اشتراطها الافتصاري في هذه الشروط في القاذق عدم اشتراط اسلامه وحرية وهو كذلك **وجسمة** منها في المقذوف وهو ان يكون مسلما بالغا عاقلا حرا عبقا عن وطى محرمه بان لم يطا اصلا او وطى وطيا الاجدبه كوطى الشريك الامة المشركه لان ازيد ذلك نقص وفي الخبر من اشرك بالله فليس بحصن واما جعل القذف امرا شرعا الحاف بحصن في حد الزنا لان حده الهانة له والحد بقذفه الزنا له واعتبرت العقبة لان من زنا لا يعبر به **تيسره** يرد علي ما ذكره في زوجه في ذريها قاته تبطل به حصانه علي الاصح عقته ولم مع انه لا يجده ويتصور الحد بقذفه الحاف بان يقذف مؤثرا بزنا محرم يرضيه الي حال اسلامه وبقذف الجنون بان يقذفه بزنا يرضيه الي حال افاقته وبقذف العبد بان يقذفه بزنا يرضيه الي حال هرقته اي واسلا

اي وقذفه بعد الاسلام **اشعاونه** اذا طر عليه الرق وصور تعينما اذا اسلم الا سيبره انما اختار الامام فيه الرق وتبطل العفة المعتبرة في الاحصان بوطى شخص وطيا حراما وان لم يجده كوطى محرمه برضاع ونسب كاحد مملوكه مع علمه بالتحرير لاد الله علي قلة متبالاته بالزنا بل غشيان الحار اشرد من غشيان الاجنبيات ولا تبطل العفة بوطى حرام في نكاحه صحيح كوطى زوجته في عورة شبهة لان التحريم عارض بزول ولا بوطى امه ولده للثبوت بالنسب حيث حصل علوق من ذلك الوطى مع انتقال الحد ولا بوطى في نكاح فاسكوطي متكوتته بلاوي او بلا شهوة لغوة الشبهة ولا تبطل العفة بوطى زوجته او امته في حيف او نفاس او احراما وصوم او اعتكاف ولا بوطى زوجته الرجعية ولا بوطى مملوكة له مرتحة او مرتجة او قبل الاستبراء او محائمة ولا بوطى صبي ومجنون ولا بوطى جاهل تحريم الوطى لغربه عهد به بالاسلام او شابا بادية بعيدة عن العلماء ولا بوطى مكره ولا بوطى مجوسي محرما له كامه بكلخ او ملكا لانه لا يمتنع تحريمه ولا بمقدامات الوطى في الاجنبية **فروع** لو زني مقذوف قبل ان يحد قاذفه سقط الحد عنه عن قاذفه لان الاحصان لا يتيقن بل يظن وظهور الزنا بحدسه كالمشاهد ظاهره العدة بشه ريشي ثم ظهر فسقط قبل الحكم ولو اذ لم يسقط الحد عن قاذفه والفرق بين الردة والزنا انه يكثر ما امكن فاذا ظهر اشعر يسقط مثله لان الله تعالى كرهم لانهمك الستراولة مرة كما قاله عمر رضي الله عنه والردة عقيدة والعقائد لا تخفي غالبا فاطهارها الا ببول علي بسببه الخفا وبالردة القتر والقتل لان ما صدر منه ليس من جنس ما قذف به ومن نظيره شر صلح بان تاب وصلاحه لم يحد حصنه الجدا ولو اذ لم يحد العدة وصار من اخرج خلق الله تعالى وارهدوه لان العرض اذا انخرم الرضا لم يزل خله مما يطر امن العفة فان قيل فلو ورد التاب فلا

التميز وهو ان يكون بالغا عاقلا فلا حد علي صبي ومجنون لغني الا اذا اقتضى لعدم تكليفها لكن بغير ان اذا كان لها نوع تمييز والثالث ان لا يكون والد اي اصلا المقذوف فلا حد اصل بقذف فرجه وانما سفل والرابع كونه مختارا فلا حد علي مكره بفتح الراء في القذف والخامس لو نه ملتقيا للاحكام فلا حد علي حربي لعدم التزامه والسادس كونه ممنوعا منه يخرج ما لو اذن كحصن لغيره في قذفه فلا حد كما صرح به في الزنا التميز قد علم من اشتراطها الافتصاري في هذه الشروط في القاذق عدم اشتراط اسلامه وحرية وهو كذلك وجسمة منها في المقذوف وهو ان يكون مسلما بالغا عاقلا حرا عبقا عن وطى محرمه بان لم يطا اصلا او وطى وطيا الاجدبه كوطى الشريك الامة المشركه لان ازيد ذلك نقص وفي الخبر من اشرك بالله فليس بحصن واما جعل القذف امرا شرعا الحاف بحصن في حد الزنا لان حده الهانة له والحد بقذفه الزنا له واعتبرت العقبة لان من زنا لا يعبر به تيسره يرد علي ما ذكره في زوجه في ذريها قاته تبطل به حصانه علي الاصح عقته ولم مع انه لا يجده ويتصور الحد بقذفه الحاف بان يقذف مؤثرا بزنا محرم يرضيه الي حال اسلامه وبقذف الجنون بان يقذفه بزنا يرضيه الي حال افاقته وبقذف العبد بان يقذفه بزنا يرضيه الي حال هرقته اي واسلا

التميز وهو ان يكون بالغا عاقلا فلا حد علي صبي ومجنون لغني الا اذا اقتضى لعدم تكليفها لكن بغير ان اذا كان لها نوع تمييز والثالث ان لا يكون والد اي اصلا المقذوف فلا حد اصل بقذف فرجه وانما سفل والرابع كونه مختارا فلا حد علي مكره بفتح الراء في القذف والخامس لو نه ملتقيا للاحكام فلا حد علي حربي لعدم التزامه والسادس كونه ممنوعا منه يخرج ما لو اذن كحصن لغيره في قذفه فلا حد كما صرح به في الزنا التميز قد علم من اشتراطها الافتصاري في هذه الشروط في القاذق عدم اشتراط اسلامه وحرية وهو كذلك وجسمة منها في المقذوف وهو ان يكون مسلما بالغا عاقلا حرا عبقا عن وطى محرمه بان لم يطا اصلا او وطى وطيا الاجدبه كوطى الشريك الامة المشركه لان ازيد ذلك نقص وفي الخبر من اشرك بالله فليس بحصن واما جعل القذف امرا شرعا الحاف بحصن في حد الزنا لان حده الهانة له والحد بقذفه الزنا له واعتبرت العقبة لان من زنا لا يعبر به تيسره يرد علي ما ذكره في زوجه في ذريها قاته تبطل به حصانه علي الاصح عقته ولم مع انه لا يجده ويتصور الحد بقذفه الحاف بان يقذف مؤثرا بزنا محرم يرضيه الي حال اسلامه وبقذف الجنون بان يقذفه بزنا يرضيه الي حال افاقته وبقذف العبد بان يقذفه بزنا يرضيه الي حال هرقته اي واسلا